الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

بيان
الجمهورية العربية السورية
أمام الدورة الـ ٦٠
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

السفير بسام الصباغ

Ambassador Bassam Sabbagh

المندوب الدائم

للجمهورية العربية السورية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٦ – ٣٠ أيلول ٢٠١٦

فيينا

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم وبلدكم الصديق ماليزيا على انتخابكم رئيساً للدورة الستين للمؤتمر العام ونحن على ثقة بقدرتكم على إدارة أعماله بنجاح. لا بد لي أيضاً من أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا للمدير العام للوكالة وفريق الأمانة على الجهود التي بذلوها في التحضير الجيد لأعمال هذا المؤتمر والإعداد لوثائقه.

ويسُرني باسم حكومتي أن أرحب بانضمام سانت لوسيا، وسانت فنسنت والغرينادين، وجمهورية غامبيا الإسلامية، إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، متطلعين إلى إسهامهم الفاعل إلى جانب الدول الأعضاء في الوكالة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يصادف انعقاد هذه الدورة للمؤتمر العام مع احتفالات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالذكرى الستين لتأسيسها، وهذا يشكل مناسبة للإضاءة على دورها المتعاظم بالأهمية والاتساع في مجال تسخير العلوم والتكنولوجيا النووية لصالح السلام والتنمية في العالم أجمع. لقد اكتسب دور الوكالة زخماً تنموياً إضافياً بعد تحديد الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، واستعداد الوكالة للمساهمة في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق تلك الأهداف ذات الصلة بالصحة، والطاقة، والمياه، والغذاء، وتقليص الفقر، وتغير المناخ. ويضاف إلى ذلك مساهمة الوكالة في تعزيز السلم والأمن الدوليين عبر إدارتها لنظام ضمانات الوكالة الهادف إلى ضمان الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية ومنع استخدامها لأغراض عسكرية.

لقد ساهمت النجاحات التي حققتها الوكالة على أكثر من صعيد، وبخاصة في تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران بالتأكيد على الدور المحوري

للوكالة في ضمان حقوق الدول الأعضاء في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولهذا يتعين علينا كدول أعضاء الحرص على استمرار قيام الوكالة بوظائفها المحددة في نظامها الأساسي بكل استقلالية ومهنية وحيادية، وعلى الامتناع عن ممارسة أي ضغط عليها من قبل بعض الدول الأعضاء خدمة لأجندات سياسية ضيقة مما قد يؤدي إلى حرف الوكالة عن أهدافها السامية.

ولعل أحد التحديات الهامة التي تواجه هذه الوكالة في استمرارية أدائها لدورها هو توفير الموارد المالية الكافية والمضمونة والقابلة للتنبؤ وغير المشروطة التي لا يمكن للوكالة أن تعمل بدونها، خاصة في ظل تزايد طلب الدول الأعضاء على المساعدات والخدمات التي توفرها الوكالة، في هذا الصدد يعتبر وفدي أن توفير الموارد المالية اللازمة لأنشطة الوكالة المختلفة على نحو متوازن والاستخدام الأمثل لها يعكسمؤشراً هاماً على دعمنا الحقيقي للوكالة.

السيد الرئيس،

إن الجمهورية العربية السورية التي هي من الدول الأوائل التي انضمت إلى الوكالة تشاطر الدول الأعضاء سعادة الاحتفال بمرور ستة عقود على إنشائها، وتؤكد التزامها التام بالتعاون مع الوكالة وسعيها للعمل مع الدول الأعضاء من أجل ضمان تطوير عملها وتقديم خدماتها للدول الأعضاء على نحو أمثل خلال العقود القادمة. لقد شهد التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٥ على التزام سورية بعدم وجود أي تحريف لمواد النووية المعلنة بعيداً عن الأنشطة السلمية، أما البند الذي يناقشه مجلس محافظي الوكالة من دورة إلى أخرى منذ عدة سنوات والمتعلق بتطبيق اتفاق الضمانات في الجمهورية العربية السورية المعقود مع الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار، ما هو إلا أحد الأوجه السلبية لاستغلال بعض الدول لهذه الوكالة لتنفيذ أجنداتها السياسية المعادية لسورية.

إنّ تجاهل مجلس المحافظين للاعتداء الإسرائيلي السافر على سيادة الأراضي السورية الذي انتهك بشكل فاضحٍ أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ المجلس قراراً بالتصويت في العام ٢٠١١ مبني على استنتاج افتراضي واحتمال غير قاطع ودون أية أدلة ملموسة، أدى إلى اعتراض عدد كبير من الدول الأعضاء على كيفية التعامل مع هذا البند، وذلك لحرص هذه الدول على مصداقية وحرفية الوكالة من جهة، واستمرار الحوار والتعاون بين سورية والوكالة من جهة أخرى.

إنني أكرر أمام هذا المؤتمر التزام سورية الكامل بالتعاون مع الوكالة لحل جميع المسائل العالقة المتصلة بموقع دير الزور، واستعدادها لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في دمشق من "خطة للعمل" بين سورية والوكالة.

السيد الرئيس،

شهدت بداية هذا العام بدء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة التي تم الاتفاق عليها بين مجموعة ٥+١ وإيران، وشهدت تقارير التنفيذ الدورية التي أصدرها المدير العام منذ ذلك اليوم على إيفاء إيران بتعهداتها بموجب الخطة المذكورة حرصاً منها على إثبات سلمية برنامجها النووي وسعياً منها لمساعدة الوكالة على التوصل إلى الاستنتاج الأوسع نطاقاً فيما يخص برنامجها النووي بأسرع وقت ممكن. في هذا الصدد يشدد وفدي على أن الاستمرار في تطبيق الخطة ونجاحها لا يعتمد على إيران فقط وإنما ينبغي أن يُقابل هذا الالتزام الإيراني بإيفاء الأطراف الأخرى بالتزاماتها بموجب الخطة المذكورة.

السيد الرئيس،

إن نجاح المؤتمر العام في دورته الـ ٥٣ في اعتماد قرار تحت عنوان "القدرات النووية الإسرائيلية"، بعث برسالة واضحة من المجتمع الدولي تطالب

إسرائيل بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشآتها النووية لاتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد عبر هذا القرار عن استمرار قلق عدد كبير من الدول الأعضاء في الوكالة إزاء امتلاك إسرائيل لقدرات نووية بعيداً عن أي رقابة دولية، والتهديد الذي يشكله على الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط والعالم، آخذين بالاعتبار أيضاً استمرار السلوك العدواني لإسرائيل في تلك المنطقة. وفي مقابل اعتماد ذلك القرار أصرّت إسرائيل على تجاهله، كما اعتادت دائماً مع كل القرارات الدولية الصادرة بحقها في مختلف المنظمات والمحافل الدولية. وما يؤسف له أن بعض الدول الأعضاء الفاعلة وبينها دول نووية تمارس ازدواجية واضحة في المعايير وذلك عندما ترفع راية تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار من جهة، وفي ذات الوقت تغض الطرف عن هذا المبدأ عندما يتعلق الأمر بالقدرات النووية الإسرائيلية. والأخطر من ذلك كله قيام تلك الدول بدعم ومساعدة إسرائيل في تطوير قدراتها النوويةمخالفةً بذلك التزاماتها بموجب أحكام المعاهدة ذات الصلة.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي كي يقف في وجه سياسة التغاضي عن الممارسات الإسرائيلية في هذا المجال، أن يتخذ قراراً واضحاً، وخطواتٍ عمليةٍ جادة من أجل إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون شرط أو قيد.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي انضمت فيه جميع دول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم الانتشار بما فيها مؤخراً دولة فلسطين، بقيتْ إسرائيل الطرف الوحيد في المنطقة خارج هذه المعاهدة. إن انضمام دولة فلسطين إلى معاهدة عدم الانتشار في شباط ٢٠١٥ كدولة طرف في المعاهدة، ورغبتها في عقد اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة فيما يرتبط بالمادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، هو تطور هام

وإيجابي، ويجب أن يكون منطلقاً لتشجيع السعي من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. إن فشل مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٥ يبعث على القلق البالغ لأنه يعني عملياً توجيه ضربة قوية للجهود الدولية الرامية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، لكن هذه الانتكاسة التي تعرضت لها تلك الجهود الدولية يجب ألاّ تؤثر في عزيمتنا الجماعية لمواصلة السعي الحثيث لتحقيق أهداف المعاهدة وصولاً إلى عالم خال من الأسلحة النووية. في هذا المجال يؤكد وفدي على أن القرار الخاص بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، الذي تم على أساسه التمديد اللانهائي للمعاهدة، سيبقى نافذاً لحين تحقيق أهدافه.

السيد الرئيس،

تثّمن سورية دور برنامج التعاون الفني للوكالة في توظيف التطبيقات السلمية للطاقة الذرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية. وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تمرّ بها سورية إلا أنها وبفضل الدعم الملموس الذي تقدمه إدارة التعاون الفني في الوكالة، فقد تمكنت سورية هذا العام من تنفيذ جزء لا بأس به من مكونات مشاريع التعاون الفني الوطنية القائمة، ونتطلع لتنفيذ المشاريع الوطنية الخمسة التي أقرتها الوكالة لسورية للدورة البرنامجية ٢٠١٦-٢٠١٧ في مجالات الصحة البشرية، والمياه، والغذاء، والتطبيقات الصناعية.

تؤكد سورية استمرار دعمها للاتفاق التعاوني للدول العربية من آسيا في مجال التدريب والتنمية للعلوم والتكنولوجيا النوويين (عراسيا)، وهي مستمرة أيضاً في المشاركة الفاعلة في برامجه وأنشطته، وما تزال تستضيف حتى الآن الموقع الالكتروني للاتفاق وإدارته وصيانته، وتتطلع إلى استمرار الوكالة في دعم هذا الاتفاق لما له من أثر كبير في تعزيز التعاون بين الدول الأطراف وتوطين التقانات النووية فيها.

السيد الرئيس،

تحرص الجمهورية العربية السورية دائماً على الالتزام بتسديد المستحقات المترتبة عليها للوكالة، إلا أنّ العقوبات الاقتصادية الأحادية الجائرة المفروضة عليها، وبشكل خاص على التحويلات المصرفية لم تمكنها من تسديد مساهماتها المالية المترتبة عليها في صناديق الوكالة كافة للعام ٢٠١٥ و٢٠١٦، لكن ذلك لم يمنعنا من العمل مع الوكالة لإيجاد السبل البديلة التي تمكننا من تسديد تلك المساهمات، وذلك انطلاقاً من إيماننا الراسخ بضرورة الحفاظ على دعم الوكالة وتمكينها من قيامها بالدور الهام الذي تضطلع به.

السيد الرئيس،

أخيراً، وقبل أن أختم بياني، أود أن أشير إلى ضرورة التمييز الواضح بين الالتزامات القانونية التي تقع على عاتق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وبين أية إجراءات طوعية تقوم بها الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد أدعو الدول الأعضاء إلى توخي اليقظة والحذر إزاء محاولات بعض الدول إدخال إجراءات غير منصوص عليها سواء في النظام الأساسي أو معاهدة عدم الانتشار أو اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة والدول الأعضاء ضمن عمل الوكالة، الأمر الذي يشيع أجواء عدم الثقة بين الدول الأعضاء في الوكالة، ويثير الريبة والشك في نوايا تلك الدول إزاء الهدف من وراء فرض تلك الإجراءات. إنّ محاولات تلك الدول استخدام إجراءات نفذتها بعض الدول الأعضاء على نحو طوعي وفي ظل ظروف خاصة بها إنما يأتي لخدمة أجندات خاصة، كما أن سعي تلك الدول لتعميم تطبيق تلك الإجراءات على جميع الدول الأعضاء يحرف عمل الوكالة عن مساره الصحيح.

مرة أخرى يتمنى وفد بلادي لهذا المؤتمر كل النجاح والتوفيق في أعماله.

شكراً السيد الرئيس.